

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

من حلف على نفسه أو دعوى عليه : حلف على البت .

قوله ومن حلف على فعل نفسه أو دعوى عليه : حلف على البت .
وهذا المذهب .

وعليه جما هير الأصحاب .
و سواء النفي والإثبات .

وجزم به في الوجيز والهداية والمذهب والخلاصة وغيرهم .
وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه - في البائع - يحلف لنفي عيب السلعة على نفي العلم به .
واختاره أبو بكر .

وحكم عن الإمام أحمد - (تعالى) - ورایة : أن اليمين في ذلك كله على نفي العلم لأن الإمام يحلفو أن أيما نهم في الناس تضطروا لا والسلام الصلاة أفضل عليه بقوله له استشهاد - () على ما لا يعلمون قاله الزركشي .

وقال أبو البركات : خص هذه الرواية بما إذا كانت الدعوى على النفي .
قيل : وهو أقرب .
واختاره أيضا أبو بكر .

قوله ومن حلف على فعل غيره أو دعوى عليه .
أي : دعوى على الغير .

في الإثبات : حلف على البت .
وهو المذهب .

وعليه جما هير الأصحاب .
وقطع به في الوجيز وغيره .
وقدمه في الفروع وغيره .

وقال ابن رزين في نهايته : يمينه بت على فعله ونفي على فعل غيره